

أكد في لقائه الأول مع رئيس وأعضاء المجلس البلدي تطبيق البصمة على القياديين 3 مرات خلال الدوام الكندري لأعضاء «البلدي»: التزموا بالقانون

شدد وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري على ضرورة التزام كل من المجلس البلدي والجهاز التنفيذي بالبلدية بالاختصاصات المحددة لهم وفق القانون.

وقال الكندري بعد لقائه رئيس وأعضاء المجلس البلدي باستثناء العضو أحمد البغلي انه تم التأكيد على الأعضاء بعدم جواز الاتصال بالجهاز التنفيذي خاصة في ظل الشكوى من تأخر الجهاز في الرد على أسئلة الأعضاء، مؤكداً أن هذا الأمر يحظى بالأهتمام وأنه تم التأكيد على الرد على الأسئلة.

ونوه إلى أن بعض الأعضاء طلبوا أن يكون هناك لقاء مع المدير العام إلا أنه أكد أن المطالبة من قبلهم بضرورة الالتزام بالقانون تحتم علينا التأكيد بأن يكون القانون هو الفصل بين الأعضاء والجهاز، مؤكداً أن يده ممدودة للتعاون مع الأعضاء خاصة في ظل وجود عوامل مشتركة كونه

المشتركة من عدة جهات والتي تقوم بدراسة كل المسلمات واعتماد التي تنطبق عليها الشروط.

وبيّن أن الأعضاء طالبوا بضرورة تفعيل قرارات التدوير والتغيير بين قياديين البلدية من مديري الأفرع، فقد أشار إلى أن هذا الأمر من اختصاص الوزير ولن يتم إلا بعد دراسة متأنية.

وبيّن أن اللقاءات مع أعضاء المجلس البلدي ستكون شهرية سواء بحضور الوزير أو من ينوب عنه.

ورداً على سؤال بشأن تعيين وكلاء مساعدين في المجلس البلدي فقد أوضح أنه ليس هناك مثل هذا التوجه حالياً.

وقال الكندري إن الأعضاء أبدوا ملاحظة من عدم وجود بعض القياديين في مقر أعمالهم حيث أكد أن القيادي يجب أن يكون قدوة لوظائفه لأن هناك تعميماً صادراً بهذا الخصوص، مشيراً إلى أنه وجه الكلام إلى المدير العام



الوزير عيسى الكندري خلال لقائه مع رئيس وأعضاء المجلس البلدي

التدوير لن يتم إلا بعد دراسة

إضافة إلى أنه تم التطرق إلى إطلاق الأسماء على الشوارع حيث أشار إلى أن القرار بالنهاية بشأن التسميات يكون من اختصاص اللجنة

التعامل مع جميع القرارات يكون حسب الرأي الفني. وذكر أنه تم بحث طلبات الأعضاء المتعلقة بتوفير بعض المستلزمات المكتبية

من وزير منتخب مشدداً على أن مسطرة القانون هي أساس التعاون بين الطرفين. وأشار إلى أنه لن يرد أي معاملة وفق مزاجه وأن

لن أرد أي معاملة بمزاجية

خلال ورشة عمل نظمتها اللجنة الفنية حول المناطق الصناعية

تشكيل فريق عمل لبحث متطلبات القطاع الصناعي وفك التشابك

السور: «الأشغال» تسلمت مشروع جسري العبور بين العارضية والصناعية» ولم تنفذ

استغرب رئيس لجنة محافظة الفروانية في المجلس البلدي نايف السور من إهمال «الأشغال» وتحالها لتتخذ مشروع جسري عبور على الطريق الفاصل بين منطقتي العارضية والعارضية الصناعية، مؤكداً أنها تسلمت الموقعين منذ أكثر من أربعة شهور ولكنها لم تضع حجراً واحداً للتطبيق مما يؤكد سقوط المشروع من ذاكرة وزارة الأشغال بالرغم من تسلمها للموقع رسمياً. وأشار إلى أن قرار المجلس البلدي في هذا الشأن جاء بعد كلفة حوادث الوفيات والموتيات ولكنها ما زالت لم تنفذ القرار.

أحمد الفضالة: الصناعة

وأكد أن الجسر اللذين أقرهما المجلس احدهما مقابل مسجد السلام والآخر مقابل مسجد الخيال، مؤكداً أن الموقع تم تخطيطه وتسليمه من قبل وزارة الأشغال في أواخر العام المنقضي ولم يتم تنفيذه.

وأضاف: هذا التأخير أدى إلى إزهاق في أرواح البشر وكان آخر حوادث الدهس التي وقعت في الطريق قبل أسبوع، حيث لقيت مواطنة مسنة حتفها أثناء عبورها الطريق للوصول إلى طريق المشاة المقابل لمنطقة العارضية السكنية محملاً وزارة الأشغال العامة بتبعات تلك الحوادث.

وطالب الوزارة بسرعة إنجاز المشروع وتطبيق قرار المجلس البلدي لوقف زيف الأرواح وخدمة أهالي المنطقة وعدم تجاهل قرارات المجلس البلدي، مؤكداً أن مثل هذه المشاريع لا تحصل الإهمال والتأخير لأن أي تأخير يقابله هدر في الأرواح.

النقادي: التجربة العربية في كودات البناء اعتمدت على مراجع قديمة

اختتمت أمس فعاليات منتدى كود البناء الخليجي الثاني الذي عقد في الكويت خلال الفترة من 27-28 يناير الجاري وكانت الجلسة الأولى تحت عنوان «الكود الخليجي.. آسأل وتطلعت»، حيث ألقى عضو مجلس الشورى ورئيس اللجنة الوطنية لكود البناء السعودي م. محمد النقادي كلمة تحت عنوان «كودات البناء الخليجي.. رؤى»، أوضح خلالها التجارب العربية والأوروبية والأميركية وأهمية أخذ الدروس من هذه التجارب في مجال تطبيق كود البناء.

وكشف النقادي عن السبلات في بعض التجارب بالدول العربية في كل من مصر وسورية والأردن، لافتاً إلى أنها استخدمت مفردات غير شائعة كما أن التجربة قديمة صدرت في الخمسينيات والستينيات، لذا نجد أن كل هذه الدراسات لم يتم تطبيقها على أرض الواقع. وقال النقادي خلال الجلسة الأولى أن التجربة الأوروبية زالت جميع الحدود والحواليج ومنها التقنية بين دول الاتحاد الأوروبي لضمان انسيابية البضائع وتبادل الخدمات ولهذا كان لها البعد الاقتصادي، لافتاً إلى أن التجربة الأميركية في كود البناء بدأت لمواجهة الكوارث وأهمها الحرائق التي دمرت مدينتي بيشكل كامل، مشيراً إلى أن التجربة انطلقت من شركات التأمين، موضحاً أن الكود هو قانون يصدر من المؤسسة التشريعية لوضع المقاييس المعتمدة وليس دليلاً للتصميم أو التنفيذ أو الصيانة، مشيراً إلى أن كود البناء يرتكز على السلامة والصحة العامة والاهتمام بالاستدامة.

من جانبه ألقى المستشار بمعهد الكويت للأبحاث العلمية د. عدنان الحمود كلمته التي كانت تحت عنوان «الكهرباء.. مشاكل وحلول»، تطرق خلالها إلى التنسيق التجاري مع وزارة الكهرباء والماء في حاجة البلد إلى محطات توليد الطاقة وكيفية استغلال كود البناء في توفير ملايين الديناير على الدولة في مجال إنتاج الكهرباء. وتحدثت م. ياسمين سعادة مدير إدارة اللوائح البلدية بقطاع حكومة الشؤون البلدية في إمارة أبوظبي عن مشروع كود البناء الذي بدأ في عام 2009 ومر بعدة مراحل خلال العامين 2011 و2013، مشيرة إلى أن تطبيق الكود في أبوظبي أصبح إلزامياً في العام الحالي 2014 بعد أن كان اختيارياً في مراحله السابقة، مبيّنة أن بلدية أبوظبي بصدد تعميم ما تم تطبيقه فيها لتكون إلزامياً على بقية الإمارات بالدولة وهي في مرحلة تطبيقه اتحادياً ومن ثم خليجياً.

وتحدثت م. عالية الصايغ في الجلسة الثانية عن أهمية كود المباني الخضراء في المحافظة على البيئة والصحة العامة، مشيرة إلى أن تجربة الكويت في المباني الخضراء ستحقق الهدف من خلال كود البناء.

ليس من اختصاصهم. كما أن مشكلة التخزين مهمة ولكن من المسؤول عن تنفيذ المخازن؟ رغم تخصيص المجلس موقعا بمساحة 10 كيلو مترات غرب البلاد، وتم منح هيئة الصناعة نصف المساحة لتنفيذ الصناعات والموتيات ولكنها ما زالت لم تنفذ القرار.

أحمد الفضالة: الصناعة

محمد المعجل: ان التكنولوجيا في البلاد متقدمة ولكن مشكلتنا في العقل البشري الذي يدير الجهات المسؤولة.

عضو المجلس البلدي إسامة العتيبي: الموضوع الأساسي هو لائحة البناء ولذلك لا بد من وضع لائحة بناء خاصة.

عادل الأكرم: ان الارتفاعات يتم وضعها حسب حاجة الصناعة.

براك الصبيح: الهيئة العامة للصناعة لم تقم بتسليم منطقة الشدادية، ويتم سحب القسائم الصناعية من الأشخاص غير الجادين.

منصور الخرينج: الهيئة العامة للصناعة طلبت من البلدية عدم المخالفة في المناطق الصناعية، فهل هذه المخالفات حالياً باطلة؟

فايزة المذكور: لقد طلبنا من البلدية عدم مخالفة القسائم في منطقة القسائم الصناعية.

علي الموسى: ندعو الهيئة العامة للصناعة إلى وضع رؤية للصناعة في البلاد.

حسين الخرافي: لا بد من السماح بسكن العمال في المصانع وتوفير مصانع غذائية في منطقة صباحان.

عادل الأكرم: ان الارتفاعات يتم وضعها حسب حاجة الصناعة.

براك الصبيح: الهيئة العامة للصناعة لم تقم بتسليم منطقة الشدادية، ويتم سحب القسائم الصناعية من الأشخاص غير الجادين.

قال ان الصناعة في كل دول العالم جهة مستقلة بالكامل، صلاحيتها هي إصدار تراخيص بناء وإيصال التيار الكهربائي ولابد من العمل لتغيير في مسألة صلاحيات الجهات المعنية بالبلاد.

خالد المصنف: نرفض ان تكون الصناعة كبش فداء للجهات الحكومية المختلفة لأن الصناعي يدفع لترخيص التشوين في هيئة الصناعة والبلدية والمشكلة الحالية لدى الصناعيين هو عملية التخزين.

مانع العجمي: استغرب من وجود التشابك الحاصل بين وزارات الخدمات والعينة بالشأن الصناعي وخصوصاً أننا نلاحظ ان كل جهة تلقي باللوم على الجهات الأخرى ولذلك لا بد من فك التشابك من قبل أصحاب القرار والمجلس البلدي.

وأن موقع منطقة الشدادية الصناعية تم اقراره بقرار من المجلس البلدي بناء على موافقات الجهات الحكومية، الا ان المجلس السابق أوقف عيب لجنة الإزالات التي كانت تريد عمل مخازن وهو عمل

أنواع الأنشطة لأن المستثمر هو من يعاني حالياً. وبين فهد الجوعان ان ارض المنطقة الصناعية في الشدادية تعاني حالياً من تعطيل الهيئة العامة للصناعة توقيع العقد بسبب تعارضها مع مشروع المترو.

مدير إدارة الأنظمة الهندسية م. عادل الأظم قال أريد عملية الفصل في لائحة البناء الخاص الحرفي والتجاري وأن النسب والارتفاعات تحتاج الى دراسات.

وقالت فايزة المذكور نعاني من طول فترة إصدار رخصة البناء للقسائم الصناعية والتي تحتاج الى نحو ستة رغم ان الهيئة تحدد للصناعيين مهلة 6 شهور للبدء في البناء والإ يتم سحب القسائم الصناعية، لأن هناك برنامجاً زمنياً لكل مشروع.

عادل الأظم: توجد قنوات قانونية لا بد من السير فيها، وأن إصدار الرخص لا يتجاوز شهرين.

مدير عام الهيئة العامة للصناعة سابقاً براك الصبيح

شحا بالأراضي الصناعية في البلاد ولذلك لا بد من الاستفادة من الأراضي الموجودة حالياً.

قال عضو اتحاد الصناعات خالد المصنف ان الاتحاد طلب وضع تعريف للمناطق الصناعية وكذلك السماح لهم بالارتفاعات ولذلك لا بد من وجود كود بناء يسمح من خلاله بوصول الارتفاعات الى 20م خاصة ان 20٪ من الأراضي للقسائم الصناعية غير مستغلة.

وأكدت مديرة إدارة القسائم الصناعية في الهيئة العامة للصناعة فايزة المذكور انه توجد ندرة في القسائم الصناعية وتخطيطها رغم ان الصناعة تعتبر من اهم المداخل للدولة في ظل وجود نحو 3500 موافقة للحصول على ترخيص صناعي بانتظار الأراضي الصناعية لذلك لا بد من تعديل لائحة البناء للمناطق الصناعية لمواكبة التطور الحاصل في البناء بالبلاد.

وأكدت وجود تشابك وبعض الوزارات من خلال

شحا بالأراضي الصناعية في البلاد ولذلك لا بد من الاستفادة من الأراضي الموجودة حالياً.

قال عضو اتحاد الصناعات خالد المصنف ان الاتحاد طلب وضع تعريف للمناطق الصناعية وكذلك السماح لهم بالارتفاعات ولذلك لا بد من وجود كود بناء يسمح من خلاله بوصول الارتفاعات الى 20م خاصة ان 20٪ من الأراضي للقسائم الصناعية غير مستغلة.

وأكدت مديرة إدارة القسائم الصناعية في الهيئة العامة للصناعة فايزة المذكور انه توجد ندرة في القسائم الصناعية وتخطيطها رغم ان الصناعة تعتبر من اهم المداخل للدولة في ظل وجود نحو 3500 موافقة للحصول على ترخيص صناعي بانتظار الأراضي الصناعية لذلك لا بد من تعديل لائحة البناء للمناطق الصناعية لمواكبة التطور الحاصل في البناء بالبلاد.

وأكدت وجود تشابك وبعض الوزارات من خلال

شحا بالأراضي الصناعية في البلاد ولذلك لا بد من الاستفادة من الأراضي الموجودة حالياً.

شحا بالأراضي الصناعية في البلاد ولذلك لا بد من الاستفادة من الأراضي الموجودة حالياً.

قال عضو اتحاد الصناعات خالد المصنف ان الاتحاد طلب وضع تعريف للمناطق الصناعية وكذلك السماح لهم بالارتفاعات ولذلك لا بد من وجود كود بناء يسمح من خلاله بوصول الارتفاعات الى 20م خاصة ان 20٪ من الأراضي للقسائم الصناعية غير مستغلة.

وأكدت مديرة إدارة القسائم الصناعية في الهيئة العامة للصناعة فايزة المذكور انه توجد ندرة في القسائم الصناعية وتخطيطها رغم ان الصناعة تعتبر من اهم المداخل للدولة في ظل وجود نحو 3500 موافقة للحصول على ترخيص صناعي بانتظار الأراضي الصناعية لذلك لا بد من تعديل لائحة البناء للمناطق الصناعية لمواكبة التطور الحاصل في البناء بالبلاد.

وأكدت وجود تشابك وبعض الوزارات من خلال

شحا بالأراضي الصناعية في البلاد ولذلك لا بد من الاستفادة من الأراضي الموجودة حالياً.

قال عضو اتحاد الصناعات خالد المصنف ان الاتحاد طلب وضع تعريف للمناطق الصناعية وكذلك السماح لهم بالارتفاعات ولذلك لا بد من وجود كود بناء يسمح من خلاله بوصول الارتفاعات الى 20م خاصة ان 20٪ من الأراضي للقسائم الصناعية غير مستغلة.

وأكدت مديرة إدارة القسائم الصناعية في الهيئة العامة للصناعة فايزة المذكور انه توجد ندرة في القسائم الصناعية وتخطيطها رغم ان الصناعة تعتبر من اهم المداخل للدولة في ظل وجود نحو 3500 موافقة للحصول على ترخيص صناعي بانتظار الأراضي الصناعية لذلك لا بد من تعديل لائحة البناء للمناطق الصناعية لمواكبة التطور الحاصل في البناء بالبلاد.

وأكدت وجود تشابك وبعض الوزارات من خلال

شحا بالأراضي الصناعية في البلاد ولذلك لا بد من الاستفادة من الأراضي الموجودة حالياً.

شحا بالأراضي الصناعية في البلاد ولذلك لا بد من الاستفادة من الأراضي الموجودة حالياً.

قال عضو اتحاد الصناعات خالد المصنف ان الاتحاد طلب وضع تعريف للمناطق الصناعية وكذلك السماح لهم بالارتفاعات ولذلك لا بد من وجود كود بناء يسمح من خلاله بوصول الارتفاعات الى 20م خاصة ان 20٪ من الأراضي للقسائم الصناعية غير مستغلة.

وأكدت مديرة إدارة القسائم الصناعية في الهيئة العامة للصناعة فايزة المذكور انه توجد ندرة في القسائم الصناعية وتخطيطها رغم ان الصناعة تعتبر من اهم المداخل للدولة في ظل وجود نحو 3500 موافقة للحصول على ترخيص صناعي بانتظار الأراضي الصناعية لذلك لا بد من تعديل لائحة البناء للمناطق الصناعية لمواكبة التطور الحاصل في البناء بالبلاد.

وأكدت وجود تشابك وبعض الوزارات من خلال

شحا بالأراضي الصناعية في البلاد ولذلك لا بد من الاستفادة من الأراضي الموجودة حالياً.

قال عضو اتحاد الصناعات خالد المصنف ان الاتحاد طلب وضع تعريف للمناطق الصناعية وكذلك السماح لهم بالارتفاعات ولذلك لا بد من وجود كود بناء يسمح من خلاله بوصول الارتفاعات الى 20م خاصة ان 20٪ من الأراضي للقسائم الصناعية غير مستغلة.

وأكدت مديرة إدارة القسائم الصناعية في الهيئة العامة للصناعة فايزة المذكور انه توجد ندرة في القسائم الصناعية وتخطيطها رغم ان الصناعة تعتبر من اهم المداخل للدولة في ظل وجود نحو 3500 موافقة للحصول على ترخيص صناعي بانتظار الأراضي الصناعية لذلك لا بد من تعديل لائحة البناء للمناطق الصناعية لمواكبة التطور الحاصل في البناء بالبلاد.

وأكدت وجود تشابك وبعض الوزارات من خلال

شحا بالأراضي الصناعية في البلاد ولذلك لا بد من الاستفادة من الأراضي الموجودة حالياً.

شحا بالأراضي الصناعية في البلاد ولذلك لا بد من الاستفادة من الأراضي الموجودة حالياً.

قال عضو اتحاد الصناعات خالد المصنف ان الاتحاد طلب وضع تعريف للمناطق الصناعية وكذلك السماح لهم بالارتفاعات ولذلك لا بد من وجود كود بناء يسمح من خلاله بوصول الارتفاعات الى 20م خاصة ان 20٪ من الأراضي للقسائم الصناعية غير مستغلة.

وأكدت مديرة إدارة القسائم الصناعية في الهيئة العامة للصناعة فايزة المذكور انه توجد ندرة في القسائم الصناعية وتخطيطها رغم ان الصناعة تعتبر من اهم المداخل للدولة في ظل وجود نحو 3500 موافقة للحصول على ترخيص صناعي بانتظار الأراضي الصناعية لذلك لا بد من تعديل لائحة البناء للمناطق الصناعية لمواكبة التطور الحاصل في البناء بالبلاد.

وأكدت وجود تشابك وبعض الوزارات من خلال

شحا بالأراضي الصناعية في البلاد ولذلك لا بد من الاستفادة من الأراضي الموجودة حالياً.

قال عضو اتحاد الصناعات خالد المصنف ان الاتحاد طلب وضع تعريف للمناطق الصناعية وكذلك السماح لهم بالارتفاعات ولذلك لا بد من وجود كود بناء يسمح من خلاله بوصول الارتفاعات الى 20م خاصة ان 20٪ من الأراضي للقسائم الصناعية غير مستغلة.

وأكدت مديرة إدارة القسائم الصناعية في الهيئة العامة للصناعة فايزة المذكور انه توجد ندرة في القسائم الصناعية وتخطيطها رغم ان الصناعة تعتبر من اهم المداخل للدولة في ظل وجود نحو 3500 موافقة للحصول على ترخيص صناعي بانتظار الأراضي الصناعية لذلك لا بد من تعديل لائحة البناء للمناطق الصناعية لمواكبة التطور الحاصل في البناء بالبلاد.

وأكدت وجود تشابك وبعض الوزارات من خلال

شحا بالأراضي الصناعية في البلاد ولذلك لا بد من الاستفادة من الأراضي الموجودة حالياً.



أحمد البغلي

أكد عضو المجلس البلدي أحمد البغلي أن إدارات المخطط الهيكلي في الوزارات هي من الإدارات المهمة لارتباطها بشكل أساسي بالمشاريع التنموية، مطالباً بضرورة إنشاء مبنى يجمع بداخله جميع إدارات المخطط الهيكلي في كل الوزارات ويعين له وكيل وزارة، وذلك لإنجاز المشاريع بشكل سريع واختصار الدورة المستندية. وأضاف البغلي: أن تجميع مبنى واحد مع وجود وكيل وزارة لإدارته سيسهل على تطوير عملها بالإضافة إلى الحد من كمية المراسلات التي تأخذ وقتاً طويلاً ما بين هذه الإدارات في وضعها الحالي، موضحاً أن هناك ضرورة